مازالت الساحة الثقافية في مصر تشهد ردود فعل غاضبة من المفكرين والكتاب والعلماء احتجاجاً على منح جائزة الدولة التقديرية في العلوم الاجتماعية لـ«سيد القمني»، الذي تحفل كتبه ومؤلفاته بسباب هابط للإسلام والقرآن والنبي ﷺ، ومنذ حصوله على الجائزة لم تتوقف ردود الفعل الغاضبة ضد وزارة الثقافة ووزيرها فاروق حسني، وقد أصدرت دار الإفتاء المصرية فتوى رسمية عن كتابات هذا الزنديق رداً على آلاف الرسائل التي وصلتها.

تواصل ردود الأفعال الغاضبة على منح القمني جائزة الدولة التقديرية..

دار الإفتاء المصرية: نصوص كفرية وكلام دنيء جدير بالتجريم لا التكريم

كتب: جمال الشرقاوي

كما توالت مطالبات العلماء والمفكرين لوزارة الثقافة وللرئيس حسني مبارك بسحب الجائزة منه، بينما قام آخرون برفع قضايا أمام القضاء مطالبين بإدانة سيد القمني وسحب الجائزة منه.

فتوى تاريخية

وقد أصدرت دار الإفتاء المصرية فتوى بخصوص ذلك الموضوع، رداً على سؤال حول كتابات «القمني» والجائزة التي منحت له، جاء فيها: «قد أجمع المسلمون أن من سب النبي ﷺ أو طعن في دين الإسلام فهو خارج من ملة الإسلام والمسلمين، مستوجب للمؤاخذة في الدنيا والعذاب في الآخرة، كما نصت المادة (٩٨) من قانون العقوبات على تجريم كل من حقر أو ازدرى أحد الأديان السماوية أو الطوائف المنتمية إليها، أو أضر بالوحدة الوطنية، أو السلام الاجتماعي، أما بخصوص ما ذكر في واقعة السؤال: فإن هذه النصوص التي نقلها مقدم الفتوى - أيا كان قائلها - هي نصوص كفرية تخرج قائلها من ملة الإسلام إذا كان مسلماً، وتعد من الجرائم التي نصت عليها المادة سالفة الذكر من قانون العقوبات، وإذا ثبت صدور مثل هذا الكلام الدنيء والباطل الممجوج من شخص معين، فهو جدير بالتجريم لا بالتكريم، ويجب أن تتخذ ضده كافة الإجراءات القانونية العقابية التي تكف شره عن المجتمع والناس، وتجعله عبرة وأمثولة لغيره من السفهاء الذين سول لهم الشيطان أعمالهم



وزين لهم باطلهم، قال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا (١٠٣) الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا (١٠٤)﴾(الكهف)، واللجنة التي اختارت له الجائزة إن كانت تعلم بما قاله من المنشور في كتبه الشائعة فهي ضامنة لقيمة الجائزة التي أُخذت من أموال المسلمين، والله سبحانه وتعالى أعلم».

ردود فعل غاضبة

وقد صدرت ردود فعل غاضبة من الكتّاب والمفكرين والمثقفين ضد وزارة الثقافة، ومؤيدة لفتوى دار الإفتاء، ومنددة بمنح الجائزة لرجل منكر للنبوة، يصف الإسلام بأنه دين مزور اخترعه بنو هاشم للسيطرة على قريش ومكة..

فمن جانبه حث د. أحمد عبدالرحمن المفكر الإسلامي المعروف الدولة على التحرك بقوة لاستعادة هذه الأموال المهدرة من دم الشعب المصري الفقير، بعد أن أدانت الفتوى منح الجوائز لمن يقومون بالطعن في العقيدة الإسلامية، وتدعو لاستعادة قيمة الجائزة الممنوحة من أموال دافعي الضرائب في مصر.

ووصف د. عبدالرحمن الذين منحوا الجائزة للقمني- أعضاء المجلس الأعلى للثقافة - بأنهم آثمون كونهم منحوا الجائزة لرجل



د. أحمد عبدالرحمن: العلمانيون يسيطرون على هذه الجوائز الضخمة ويكرمون من يحاربون الإسلام

د. عبدالصبور شاهين: من أعطوا القمني الجائزة ملزمون بإعادتها من أموالهم باعتبارها ديناً في أعناقهم



د. إبراهيم الخولي: أقترح اللجوء للقضاء على مرحلتين الأولى: لسحب الجائزة منه والثانية: لمحاسبته على ما اقترفت يداه ضد الدين الحنيف



بذل حياته في تشويه صورة الإسلام ونبيه محمد ﷺ؛ لذا فهذه الأموال تعد ديناً في أعناق من «لا يملكون وأعطوا لمن لا يستحق»، وينبغي محاسبتهم على ذلك، وإلزامهم بإعادتها لخزينة الدولة.

سيطرة العلمانيين

وانتقد عبدالرحمن في تصريح لجريدة «المصريون» سيطرة العلمانيين على هذه الجوائز الضخمة، الذين اتهمهم بتعمد تكريم من يهدمون الإسلام ويحاربون هوية الدولة، مطالباً بمحاكمة «القمني» ومن منحوه الجائزة جزاء وفاقاً على ما اقترفوه بحق الإسلام ونبيه وليس تكريمه.

وقال د. إبراهيم الخولي الأستاذ بجامعة الأزهر: إن الفتوى جاءت في وقتها تماماً لتكسر جدار الصمت الرسمي حيال ما وصفها بـ«فضيحة فوز القمني بالجائزة»، ودعا القانونيين المخلصين لدينهم والغيورين على عقيدتهم إلى الاستناد لهذه الفتوى في استصدار حكم قضائي بسحب الجائزة من «القمني»، وإلزامه بإعادة قيمتها المادية.

محاسبة واجبة

وأضاف الخولي: لا بد من محاسبة «القمني» على اجترائه على الإسلام ونبيه، وترديد ترهاته في الصحف ووسائل الإعلام، واقترح اللجوء إلى القضاء على مرحلتين، الأولى: لسحب الجائزة منه، والثانية: لمحاسبته على ما اقترفت يداه ضد الدين الحنيف، وانتزاع حكم قضائي بارتداده عن الدين ثم استتابته.

واعتبرها د. الخولي تفتح الباب لتكرار سيناريو د. نصر أبو زيد، في إشارة إلى الأكاديمي المصري الذي قامت لجنة من أساتذة جامعة القاهرة بتكفيره في منتصف التسعينيات بسبب أبحاثه للحصول على درجة الأستاذية، ورفعت عليه قضية حسبة تم الحكم فيها بتفريقه عن زوجته باعتبار أن المسلمة لا يحل لها الزواج بغير مسلم اعتماداً على قرار تكفيره.

من جهته اعتبر د. عبدالصبور شاهين المفكر الإسلامي المعروف أن هذه الفتوى الجريئة أعادت الأمور لنصابها، وفضحت ما أقدم عليه «القمني» ومعه وزارة الثقافة والعديد من مؤسسات الدولة، من تكريم لأشخاص ما تركوا مناسبة إلا وعملوا على الإساءة للإسلام.

استغلال الفتوى

وأكد ضرورة استغلال الفتوى لتجريم ما أقدمت عليه وزارة الثقافة على منح «القمني» هذه الجائزة، وإلزامها قانونياً بإعادة الأموال التي منحتها له إذا تعذر استعادتها، مضيفاً: من أعطوا «القمني» الجائزة هم الملزمون بإعادتها باعتبارها ديْناً في أعناقهم.

وأوضح أن الحملة التي شنت إثر الإعلان عن فوز «القمني» في يونيو الماضي بجائزة



مختار نوح: أكثر من ١٢ مادة في قانون العقوبات المصري تُجرّم ازدراء الأديان والإساءة للمقدسات والرموز الإسلامية

الدولة التقديرية، أوصلت رسالة لكل من تجرأ على تشويه صورة الإسلام والإساءة لنبيه، بأنهم لن يكونوا بعيدين عن المحاسبة، مطالباً بهبّة شعبية ونخبوية لسحب الجائزة، وإعادة الأموال لخزينة المسلمين، فلا ينبغي شرعاً أو قانوناً أن يمول المسلمون ودافعو الضرائب تكريم هؤلاء، بل ينبغي تجريمهم.

دعم شرعي

ومن ناحيته أكد مختار نوح المحامي أن صدور فتوى دار الإفتاء بتجريم حصول «القمني» على جائزة الدولة التقديرية يفتح الباب أمام إمكانية اللجوء إلى القضاء للمطالبة بسحب الجائزة منه، وإلزام مسؤولي وزارة الثقافة برد هذا المبلغ لخزينة الدولة، باعتبارهم ضامنين متضامنين، حتى لو اقتضى الأمر الخصم من مستحقاتهم لدى الدولة.

وهو ما أشارت إليه الفتوى بالتأكيد على «وجوب اتخاذ كافة الإجراءات القانونية العقابية – بحق صاحب «النصوص الكفرية» – ورأى نوح أن الفتوى تعطي دعماً شرعياً لمن يرغبون في محاسبة «القمني» على إهانته للدين الإسلامي وتجريحه لعقيدة الأمة، استناداً إلى وجود أكثر من ١٢مادة في قانون العقوبات المصري تُجرّم ازدراء الأديان والإساءة للمقدسات والرموز الإسلامية، ملمحاً إلى إمكانية تكرار ما حدث مع «نصر أبو زيد» عندما حُكم بارتداده وفصله من الجامعة.

وأكد أن آراء «القمني» منشورة ومعلنة في كتبه ومقالاته ما يجعل إدانته مؤكدة، لاسيما إذا شاركت جميع فئات المجتمع في مقاضاته، لذا طالب بضرورة الدعم الشعبي، وتضامن المؤسسات الحقوقية والمجتمع المدني، حتى لا تكون الدعوى معبرة عن نخبة معينة بالمجتمع، خاصة وأن آراءه أضرّت بالشعب المصري وبعقيدته بشكل عام.■

جابر عصفور.. وخالتي دميانة!

صديقي اللدود جابر عصفور - شفاه الله وعافاه - يحرص في مجال هجائه للإسلاميين على إدانتهم في موضوع التمرد الطائفي الذي تقوده الكنيسة، ويذكر دائماً قصة العلاقة التي كانت تربط بين أسرته وأسرة نصرانية في مسقط رأسه بالمحلة الكبرى، ويشير إلى الخالة «دميانة» التي أرضعته صغيراً، وعلاقته بأقرانه من النصارى، وترددهم بين مسجد أبى الفضل الوزيري، والكنيسة المقابلة له..



د. حلمي محمد القاعود (*)

والحق أن صديقي اللدود يتجاهل أن الأنبا شنودة، أرضعته امرأة مسلمة، وكان له إخوة مسلمون من الرضاعة، والقصص كثيرة عن العلاقة الطيبة بين المسلمين والنصارى، والمشاركة الدائمة فيما بينهم في المناسبات السارة والأخرى الحزينة.. حتى بدأ عصر التمرد الطائفي بقيادة الأنبا شنودة في مطلع السبعينيات، فأشعل النار في الوطن المهزوم الذي فجعته هزيمة ١٩٦٧م وحولته إلى معرة الأمم، وأتاحت للمتمردين الطائفيين أن يستعيدوا سيرة البشموريين الخونة، من خلال ما يقال عن استقلال مصر القبطية عن الغزاة العرب، وبعث ما يسمى اللغة القبطية وإلغاء اللغة العربية (لغة الغزاة!)، وقد بدأ التمرد بمسيرة الكهنة في أوائل السبعينيات في الخانكة شمال القاهرة تضامناً مع كنيسة المنطقة، وتحركهم بما يسمى الروح الاستشهادية، فقد كان الأنبا يودع الكهنة إلى المظاهرة، مطالباً أن يعودوا سبعين ومائة راهب، بدلاً من سبعمائة وألف راهب!

مواجهة دموية

لقد بدأ عصر المواجهة الدموية الذي صنعته الكنيسة، ولم تصنعه التيارات الإسلامية على اختلاف تكويناتها وأفكارها، وبدأ عصر «الجيتو» الذي حوّل النصارى إلى شعب الكنيسة بدلاً من شعب مصر الطيب الذي يواجه المحن بالصبر والسلوان..

ولأن صديقي اللدود يمثل الواجهة الثقافية للدولة البوليسية الفاشية وعتبتها،



جابر عصفور

فإن كلامه يجب أن يؤخذ في الحسبان بوصفه توجه سلطة تجاه شعبها ومعتقداته، خاصة أنها ترى الإسلام خطراً ماثلاً ينبغي التصدي له، وأعلن أكثر من كاتب سلطة ومسؤول بأن التيارات الإسلامية أخطر من الغزاة النازيين اليهود!

ومنذ تولى صديقي اللدود إدارة تحرير مجلة «فصول» تحت رئاسة الراحل عز الدين إسماعيل، ثم تعرفه على الوزير الفنان، وصعوده الصاروخي لينتزع رئاسة تحرير «فصول» من أستاذه، ثم ولايته المجلس الأعلى للثقافة، والمركز القومي للترجمة، وأخيراً بعد المعاش ولاية هذا المركز بدرجة وزير، ثم إثبات ولائه للوزير الفنان إلى درجة أن صار ذراعه اليمنى واليسرى أيضاً..

ملامح التمرد الطائفي

ولأن الحملة في الصحف والمجلات التي تهيمن عليها السلطة البوليسية قد اشتعلت ضد الإسلاميين، وخاصة بعد منح جوائز الدولة لليساريين الذين يرون الإسلام ديناً مزوراً مكافأة لهم وتكريماً، فالواجب الوقوف عند بعض ملامح التمرد الطائفي الذي يرى الإسلام ديناً مزوراً أيضاً، ويرى المسلمين غزاة بدواً جاؤوا من الجزيرة العربية بقيادة سفّاح اسمه عمرو بن العاص! ليقتنع الصديق اللدود أو يعلم على الأقل وآخرون ممن يتبنون التحامل على الإسلاميين وهجائهم بلا هوادة؛ أن المسألة ليست بناء كنيسة أو الصلاة داخل أحد البيوت، أوعدم صدور قانون بناء موحد لدور العبادة، وهو القانون الذي يظنون أنه سيوقف تمرد قيادة الطائفة، ويمنع إصرارها على حرمان الأغلبية الساحقة من التعبير عن إسلامها وتطبيق شريعتها وتعليمها في المدارس والأزهر.

حملة صحف السلطة البوليسية ضد الإسلاميين اشتعلت بعد منح جوائز الدولة لليساريين الذين يرون الإسلام ديناً مزوراً

سوف أكتفي بمثالين قريبين ليدرك صديقي اللدود أن المسألة أكبر من بناء كنيسة أو التعيين في وظيفة..

إهانة الإسلام

المثال الأول كتبه القمص مرقص عزيز خليل - عفواً الأب «يوتا» الذي أهان نبي الإسلام ﷺ، ونقلوه إلى الخدمة الخارجية في الولايات المتحدة، ربما هرباً من مؤاخذته على إجرامه في حق الإسلام والمسلمين. مقاله منشور بأحد المواقع الطائفية يوم ٢٠٠٩/٧/١٧م، ويتحدث فيه عن ضرورة إسقاط المادة الثانية من الدستور المصري حتى لا تكون هناك تفرقة بين المسلمين وغيرهم، لقد شبه المادة الثانية التي تنص على إسلامية الدولة بجدار الفصل العنصري الذي أقامه الغزاة النازيون اليهود في فلسطين المحتلة، بل عد المادة الثانية أخطر من هذا الجدار؛ لأن الجدار مادي يمكن أن يزول في يوم ما، أما المادة الثانية فخطرها معنوي لا يزول بتقادم الأيام، وأنبأنا القمص المتعصب الحاقد على الإسلام وأهله أن الأمم الراقية لا تنص في دستورها على دين الدولة!

وإني أسأل هذا القمص المتمرد: ما شأنه

(*)أستاذ الأدب والنقد

بالمادة الثانية؟ وهل النصرانية تأمره أن يكون رجل دولة وسياسة؟ ثم من أخبره بأن الدول الراقية لا تنص في دساتيرها على دينها؟ وإني أحيله إلى دساتير بريطانيا العظمى، واليونان، وصربيا، وألمانيا، وإسبانيا، وإيطاليا، وهي لا تكتفي بالنص على دين الدولة بل على مذهب الدولة بين المذاهب النصرانية، ودين رئيس الدولة أيضاً.. ثم أليس من حق الأغلبية الساحقة أن تتبنى الدستور الذي تريد وفقاً للقاعدة الديمقراطية التي تحافظ على حقوق الأقليات؟

وإذا كان مرقص أو «يوتا» يكذب ويعلن عن تعصبه وتمرده بلا حياء، فهناك الخسيس الذي يعيش بالأموال الأمريكية في وكره بواشنطن، ليعلن في مقال بعنوان: «لماذا الدعوة إلى دولة قبطية؟» ٢٠٠٩/٧/١٨م؛ تهنئته في بداية المقال لدولة الغزو النازي اليهودي بمحو كلمة القدس، وعودتها إلى «أورشليم» بعد تحريرها من الغزاة العرب، ويبارك عودة أورشليم إلى العالم، بعد ١٤٠٠عام، ويتمنى عودة بيت لحم اليهودية أيضاً.. ويطالب الطائفي الخائن الخسيس بدولة طائفية عاصمتها الإسكندرية؛ لأن النظام يضطهد النصارى ويحرمهم من حقوق المواطنة!

بالتأكيد فمثل هذه النوعية من الأفكار الإجرامية الطائفية لا تصدر عبثاً عن «يوتا» والخائن وغيرهما من عملاء المؤسسة الاستعمارية الصليبية التي تقودها الولايات المتحدة، كما أنها ليست بعيدة عن علم الأنبا شنودة ووعيه وهيمنته.

علاقة المسلمين بنصارى مصر استمرت على ما يرام.. حتى بدأ عصر التمرد الطائفي بقيادة الأنبا شنودة في مطلع السبعينيات

القمص مرقص عزيز أهان نبي الإسلام فنقلوه إلى الخدمة الخارجية في الولايات المتحدة هرباً من مؤاخذته على إجرامه

تمزيق مصر

إن تمزيق مصر ليس عملاً هيناً يمكن اختزاله في الخالة «دميانة» وبناء الكنائس التي لا يحتاجها النصارى أصلاً، وهو ما يلح عليه نفر من الماركسيين السابقين وكثير من اليساريين بصفة عامة، ويرونه علامة على اضطهاد مزعوم للأقلية الطائفية في مصر، ويرتبون عليه ضرورة إلغاء الإسلام وإقصائه بل استئصاله من المدارس والجامعات وأجهزة الدعاية ومؤسسات الثقافة، بل مكافأة من يهينونه ويشوهونه بالجوائز والمناصب والمنافع والشهرة..

إني أسأل صديقي اللدود: هل توافق على تقسيم مصر؟ هل ترضى باستئصال الإسلام؟ أليس من حق المسلمين أن يعبدوا الله وفق شريعتهم؟ ألا يتساوى الإخوان المسلمون بالبهائيين والماسون وعبّاد الشيطان؟

إني أتمنى أن أسمع من صديقي اللدود - شفاه الله وعافاه - رأياً واضحاً في هذا الأمر، لأنه وهو يقود مثقفي الحظيرة في وصفهم للإسلام بالإظلام والظلامية والأصولية والرجعية والتخلف والبداوة والإرهاب والعنف والتطرف والجمود لا يمثل نفسه بقدر ما يمثل واجهة دولة بوليسية فاشية مستبدة.. وهو ما يجعل الناس يتساءلون: هل الدولة ضد الإسلام؟

التربح بالإخوان

اتهمني مع فضلاء آخرين صبي من صبيان الرائد «موافي» صار مؤخراً رئيساً لمجلة بائسة بالتربح من الإخوان المسلمين، وإني أوافقه على ما ذهب إليه، فالتربح من الإخوان فرصة ذهبية لمن يريد أن يتعرف على الطهارة والصدق والأمانة والتضحية في سبيل الله والوطن.

وكان طائفي خائن خسيس قد اتهمني وفضلاء آخرين من قبل بالتربح من «المصريون»، والحصول على عشرين جنيهاً(!!!) في مقابل كل مقالة تنشرها لنا؟

وللأسف، فإن التربح من الإخوان أو «المصريون» يبدو - لو صحّ - أمراً تافهاً ومضحكاً بالنسبة لمن ينهبون أموال الفقراء والكادحين نظير أكاذيبهم ونفاقهم وتسويغهم الممارسات القمعية لنظام بوليسي فاشي.. ويكفي ذلك الآن!■